الفصل الثاني

تعريف الشركات متعددة الجنسيات

(أهدافها ـ آليات عملها)

obeikan.com

obeikan.com

يختلف تعريف الشركات متعددة الجنسيات من رؤيا إلى أخرى، فالبعض يرون أن هذه الشركات التي يرتبط تأثيرها بقوة المال، تستنبط قوتها وغناها على حساب الآخرين. بل قد يصل بها الحال حتى إلى قلب الحكومات غير الموالية لسياستها. بينما البعض الآخر يرى في الشركات متعددة الجنسيات شكلاً متقدماً للمؤسسة، مما يجعلها المحرك الرئيسي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

في سنة ١٩٧٤، أجري تحقيق في أوروبا لسبر الآراء حول هذه الشركات فظهرت صورتها سلبية أكثر منها إيجابية: " الشركات متعددة الجنسيات هي عبارة عن وحوش ضخمة كالأخطبوط يصعب مراقبتها ".[1].

ما نحاول أن نعرفه ضمن هذا الفصل عن هذه الشركات هو باختصار ما طرحه ميشال غيرتمان في كتابه[2]: " الشركات متعددة الجنسيات " حيث يشير إلى: " تعريف الشركات متعددة الجنسيات كأي مؤسسة مسؤولة تابعة لدولة معينة لها نشاطات مستقرة تحت سلطتها في دولتين أجنبيتين على الأقل حيث تحصل على ١٠% من رقم الأعمال، فتسمى مؤسسة الدولة الأصلية الشركة – الأم - ، بينما تسمى المؤسسات التي توجد في الدول حيث تنشط هذه المؤسسة، الشركات – الفرعية الأجنبية. فقد تكون هذه الشركات الفرعية تحت الرقابة المالية (مشاركة مالية في رأس المال)، أو تحت الرقابة التسييرية (Managerial)، أو مشاركة تكنولوجية.

وهناك عدّة مفاهيم أخرى نطرحها فيما يلي:

1 - **J. Attali, M. Holtus : « L'opinons européenne face aux multinationales », Bruxelles, CEEIM, 1977 et Paris, ed. d'organisation.**
2 - **Michel Ghertman : « Les multinationales », ed. Que sais je ? Paris, 1982, ed. Bouchen, Alger 1993, p 4.**

obeikan.com

المبحث الأول

الشركات متعددة الجنسيات، تعريفها ونشأتها

يقول غيرتمان في هذا الشأن إن أول شركات عصرية متعددة الجنسيات ظهرت في أوروبا لأول مرة كانت في بداية القرن التاسع عشر: ففي ميدان الحديد والصلب، كانت الشركة البلجيكية SA COCKERILL قد نصبت بعض فروعها في الخارج لا سيما في بروسيا سنة ١٨١٥، وكذا الشأن في أواخر نفس القرن لشركة BAYER الألمانية (١٨٦٣)، ثم NESTLE السويسرية (١٨٦٧)، وSOLVAY البلجيكية (١٨٨١) وMICHELIN الفرنسية (١٨٩٣)، وUNI LEVER الإنجليزية (١٨٩٠). وكان مؤسس هذه الأخيرة William Lever الذي يشرح هذه السياسة قائلاً:

" لما تكون هناك عراقيل وإجراءات ثقيلة مثل الرسوم الجمركية وغيرها، التي تضيق على سيرورة التجارة الخارجية، يجب إذن البناء في البلدان الأخرى ".[1]

وهكذا، صارت بعض الشركات الكبرى في ذلك العهد، تحسب عدة حسابات للإجراءات الجمركية ومصاريف النقل مثل شركة L'air Liquide الفرنسية التي استقرت في أمريكا على الشواطئ الأمريكية. وكذا الشأن بشركة BAYER الألمانية التي استثمرت في روسيا.

وكان السبب الرئيسي للأوروبيين لدفعهم نحو هذه السياسة التجارية الخارجية هي الحصول بالدرجة الأولى على موارد المواد الأولية التي لم يحصلوا عليها في بلدانهم، مثل النحاس، والزنك والفحم، وبعد ذلك النفط والبوكسيت الذي يستخرج منه الألومنيوم.

ولكن سرعان ما تكسرت هذه المجهودات في روسيا بعد ثورة أكتوبر ١٩١٩ حيث بادر زعماء الثورة السوفياتية بتأميم هذه الشركات.

---

1 - **Ed, Bouchen, alger 1993, p 4**

مقولة مشهورة ألقاها وليام لوفر W. Lever **في خطابه سنة ١٩٦٢.**

وبعد ذلك نشبت الحرب العالمية الأولى والثانية، مما صعب الأمور وتعطلت الاستثمارات الأجنبية على الشركات – الأم التي عانت هي الأخرى أثناء الحروب والاضطرابات. وأثناء الحرب العالمية، باشرت الولايات المتحدة هي الأخرى لمصادرة الشركات الفرعية الألمانية وبيعها لشركات عملاقة أمريكية. وهذا ما جرى، على سبيل المثال لشركة الغاز الألمانية LINDE التي ضمت إلى الشركة الأمريكية للصناعات الكيمياوية UNION CARBIDE مع الحفاظ على اسم LINDE كفرع لهذه الشركة. وقد استطاعت شركة LINDE في نهاية الحرب بعد مدة طويلة من الزمن أن تنصب فروعها من جديد تحت اسمها المعتاد في الولايات المتحدة، وذلك بعد إعادة تعمير وبناء أوروبا وإعادة العلاقات التجارية إلى مجراها.[1]

ولكن، حسب معظم المحللين الاقتصاديين، لم تظهر الشركات متعددة الجنسيات الحقيقية إلا مع الأمريكيين وظهور مجتمع الاستهلاك لاسيما من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٦٠ حيث تطورت بكثرة مع العلم أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد استغلت الفرص من الحروب العالمية لتزويد أوروبا بالمواد والأجهزة التي كانت أوروبا تعوزها من جراء ويلات الحرب، حيث أغلقت أو جمدت بعض الشركات الأوروبية وصارت آنذاك تستورد المواد والآليات الأمريكية إلى غاية إعادة بناء أوروبا حيث أصبحت حينئذ هذه الشركات تقلد الشركات الأمريكية.[2]

لذا، نظراً لمصاريف النقل ورسوم الجمارك والإجراءات الإدارية والتجارية الأخرى، وللحفاظ على حصتها في السوق الأوروبية، ارتأت الشركات الأمريكية أن تقيم مركبات ومعامل ضخمة في أوروبا، لاسيما في الستينات أثناء وجود ما كان يسمى بالسوق المشتركة[3]، وقد استطاعت آنذاك الشركات العملاقة الأمريكية أن تغزو

---

1 - انظر إلى ميشال غيرتمان "Les Multinationales"، المصدر السابق، ص ١٠، التي أعدت ترجمتها من طرف الباحث.

2 - انظر: جون جاك سرفان شريبر

JJ. Servan- Schreiber : « Le Defi Américain » ; Denoel, Paris 1967.

3 - كانت مجموعة السوق المشتركة تضم آنذاك ٦ دول غربية: منها فرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ.

الميدان الأوروبي بقوة وتستقر هناك نظراً لكون أوروبا كانت في ذلك الوقت تعتبر سوقاً واحدة بدون قيود جمركية.

وهكذا، في الفترة ما بين الخمسينات والستينات، طورت الشركات الأمريكية جهودها في أوروبا وكندا مع العلم أن تمركزها في دول أمريكا الجنوبية حيث كانت مصاريف اليد العاملة والاستهلاك المحلي رخيصة الثمن كانت لها مردودية أحسن من أوروبا فيما يخص الأرباح. وإن دل هذا على شيء، في بداية الأمر، فإنما يدل على إرادة الشركات الأمريكية وسعيها على البقاء والنمو (في أوروبا) عوض اللجوء إلى الأرباح (في بلدان العالم الثالث)[1]

المطلب الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات

إن العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال لم تستقر على تعريف موحد للشركات المتعددة الجنسيات إذ تعددت التعريفات بقدر تعدد الكتّاب الاقتصاديين الذين ساهموا في هذا الميدان. فالأستاذ " توجندات " يعرفها بأنها " الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتوجاتها في أكثر من دولة واحدة " وهذا التعريف لأنه يقتصرعلى صفة " تعدد الجنسية " كالسياحة والتسويق والنقل البحري والجوي. أما البروفيسور " جون دنانج " فقد استعمل مصطلح مشروع Entreprise بأنها: مشروع يملك أو يسيطر على تسهيلات إنتاجية، مصانع ومنشآت، التعدين في أكثر من دولة واحدة. بينما الأستاذ كلاوذنز يعرفها على أنها: " شركة تستمد قسماً هاماً من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي ". وبهذا يتسع التعريف ليشمل كافة الشركات العاملة في القطاعات المختلفة من إنتاج السلع والخدمات في الخارج.[2]

---

1 - لمزيد من التفاصيل، انظر إلى ميشال غيرتمان، المصدر السابق، ص ١٢ – ١٣، وقد تم ترجمتها من طرف الباحث.

2 - انظر www.majalisma.com/showflat.php (13/08/2006)

الشركات متعددة الجنسيات (Multi National) هي تلك الشركات التي تقود فعالية وأنشطة تتجاوز الحدود القومية. وقد تنامى دورها فأصبحت تسمى أيضاً الشركات متعددة القومية Trans. National وهي ليست متعددة الجنسيات إذ أن لها جنسية واحدة هي جنسية الوطن الأم إلا أنها تعمل على نطاق عالمي في تحول الرأسمالية العالمية من الرأسمالية القومية إلى رأسمالية ما وراء الحدود القومية. في زمن العولمة هذه الشركات تلعب دوراً أساسياً في هذا التحول حيث المنظمة المركزية للأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد العالمي يتزايد تكامله.

حجمها: لقد تطور حجم وعدد الشركات متعددة الجنسيات خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين حيث لم يتجاوز عددها أوائل السبعينات بضعة آلاف شركة، وقارب عددها أواخر التسعينات ما يزيد عن ٦٠ ألف شركة. تنفق هذه الشركات مبالغ طائلة في أعمال البحث والتطوير العلمي للمنتجات ودراسات التمويل والتسويق وتتوزع أنشطتها في مصانع متعددة منتشرة في عدة أقطار من العالم.

لم تكن الشركات العملاقة الأمريكية وحدها التي تحمل اسم "متعددة الجنسيات"، ولكن كان هناك كذلك بعض الشركات الأوروبية واليابانية التي بدأت تتطور في السبعينات، مع العلم أنه تم كذلك إحصاء بعض الشركات الأخرى القادمة من العالم الثالث الناشئ المتطور شيئاً ما مثل البرازيل، والهند، والصين، والمكسيك، وهونغ كونغ، وماليزيا، وسنغافورة وكوريا الجنوبية، وحتى من بعض الدول الشرقية نظراً لضخامتها.

إن سبب تمركز الشركات متعددة الجنسيات في البلدان المستقلة يعود بالخصوص إلى بعض العوامل الرئيسية، منها:

١ ـ البعد الجغرافي والاستراتيجي لبعض الصناعات مثل الحليب ومشتقاته الذي يستوجب دراسة درجة القرب من المصنع، أو صناعة الغاز السائل الذي يتطلب نقل قارورات الغاز إلى أماكن أقرب.

لذا، يستحسن بناء معامل جديدة في البلدان التي يوجد فيها الزبائن المعنيون بشراء هذه المواد، مع ربح النقل والرسوم الجمركية.

٢ ـ الحكومات المحلية تفضل أن تستثمر الشركات متعددة الجنسيات في بلدانها عوض أن تبقى مرهونة بالاستيراد. إنه مفيد للعمالة المحلية وتفادياً كذلك لخروج العملة الصعبة، مما يؤدي كذلك إلى خلق توازن في المعاملات التجارية.[١]

٣ ـ تسهيل مهام الشركات الفرعية الموجودة في البلد المستقبل حيث يستفيد هذا الأخير من علاقاته مع الشركة ـ الأم في توفير كل المواد اللازمة.

٤ ـ الإنتاج في بلد واحد ـ حسب الملاحظين الاقتصاديين ـ يمثل أخطاراً كبيرة مثل: الحروب، التأميم، أو المصادرة، أو الآفات الطبيعية، الاضطرابات في معمل واحد والذي قد يشل المبيعات في أكثر من دولة، أضف إلى ذلك احتمال ارتفاع الرسوم الجمركية، أو تحديد حصص للاستيراد.[٢]

كل هذه العوامل جعلت هذه الشركات تتصور رؤى اقتصادية وصناعية خارج الحدود الوطنية للبلدان المصنعة، إذن رؤى متعددة الجنسيات.

هناك الكثير من الطرق التي يمكن أن تحدد المقصود من تعبير شركات متعددة الجنسيات وانسجاماً مع أهداف هذا البحث. يمكن القول إن الشركات متعددة الجنسيات هي ورشات عمل ميدانية تمارس التحكم المباشر، أو المشاركة في التصنيع والتسويق وتشغيل اليد العاملة في دولة أجنبية واحدة أو أكثر. وهذا التعريف المحدد يتجاهل مثلاً تلك العمليات التي تتم وراء البحار، والتي تتضمن الخبرة المحدودة وعمليات التجميع كصناعة أصناف الهاتف النقال وأجهزة الراديو والتلفزيون التي تديرها بعض الشركات الصناعية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في كل من سنغافورة وتايوان وهونغ كونغ والمكسيك وكوريا الجنوبية، بالإضافة للمنظمات التي تهتم بإنجاز العمليات التجارية البحتة، أو الوظائف ذات الخدمات كالبنوك، وشركات التأمين وشبكات الفنادق والسياحة وغيرها.[٣]

---

1 - انظر " إدارة الشركات متعددة الجنسيات ". موقع الانترنيت (10/06/06) www.anadabi.net

2 - نفس المرجع.

3 - إدارة الشركات متعددة الجنسيات: " موقع الإنترنيت (10/06/06) www.anadabi.net . (المرجع السابق)

إن ما يطلق عليه اسم الشركات المتعددة الجنسيات هو بكل المعاني السابقة: شركة قومية تحتل مكانتها أساساً في الاقتصاد ومجتمع الوطن - الأم ويقصد هذا الحكم كلاً من الملكية والإدارة. فإدارة الشركات التابعة وإجمال مجموع الشركات تحتكرها الشركة ـ الأم وتحتفظ هذه الأخيرة في يدها بكافة القرارات الأساسية، وبمهمة التخطيط والحساب، والرقابة، وكذلك بملكية المشروعات الأجنبية كاملة في الشركة ـ الأم، إذ أنها صاحبة الاستثمار الذي تعمل من خلال شركاتها التابعة لها وفي حالة المشروعات المشتركة أي التي تكون فيها ملكية رأس المال مقسومة بين الشركة الأم وحكومات أخرى تقوم الشركة ـ الأم بالسيطرة على العملية الإدارية والتخطيطية إلى درجة كبيرة وتطمئن إلى أن المشروع المشترك يندمج في استراتيجيتها العالمية.

المطلب الثاني: نشأتها وتطورها

عرفت الشركات متعددة الجنسيات تطوراً كبيراً، فمنذ السبعينات بدأت تظهر أهميتها بصفة كبيرة وأساسية، الأمر الذي سمح لها بمضاعفة قواتها، لاستغلال واسع للدول النامية. وتعتبر هذه الشركات أحد العوامل الأساسية للعولمة. ودورها العادي يتمثل في تحقيق النظام الاستراتيجي، الذي تعمل من خلاله على تجنيد جميع الموارد لتحسين وضعيتها التنافسية، ومكاسبها. كما تشغل الشركات متعددة الجنسيات دوراً ومكانة متفوقة في إطار الاقتصاد العالمي، الذي فقدت فيه الأمم والدول جزءاً كبيراً من امتيازاتها وسلطاتها.

أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تحتل المراكز الأساسية لدفع وتنسيق وتنظيم الإنتاج والتبادلات على مستوى العالم، وتحتل الشركات الأمريكية المراكز الأولى، من حيث رقم الأعمال، الأمر الذي يجعل منها سيدة الموقف في تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية.

وعلى سبيل المثال تعتبر شركة " جنرال موتورز "GM الشركة الأولى في العالم لصناعة السيارات. وقد قارب رقم أعمالها في سنة ١٩٩٦ الناتج الوطني الإجمالي (GNP) لدولة أوروبية مثل النمسا بأكملها، وأكبر من الناتج الإجمالي للدانمارك، أو ما يعادل

الناتج الإجمالي لكل من اليونان والبرتغال مجتمعتين، ويفوق – حسب تقديرات نفس السنة – ١٨ مرة الناتج الإجمالي للجزائر.[١]

في نفس السنة، حققت الشركة الأمريكية الثانية عالمياً لصناعة السيارات (FORD) رقم أعمال أكثر أهمية من الناتج الوطني الإجمالي للنرويج، وحوالي ١٥ مرة الناتج الإجمالي للجزائر.[٢]

وتأتي الشركات الأمريكية واليابانية على رأس ١٠٠ أكبر شركات العالم. وفي سنة ١٩٩٦، تم تسجيل ٢٣ مجموعة متعددة الجنسيات الأمريكية العملاقة الموزعة عبر العالم، مما يجعل وزن هذه الشركات يؤثر بصفة خاصة على بعض القطاعات مثل صناعة السيارات، الصناعات البترولية، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيماوية، الحديد والصلب، النقل، الصناعات الإلكترونية، النسيج، التجهيزات المختلفة، البناء، الطرق، والخدمات كالبنوك والمؤسسات المالية، والتأمين إلى غير ذلك... وحسب بعض الإحصائيات فإن هذه الشركات العملاقة تشرف مباشرة على ٦٠% من الإنتاج الصناعي الكندي، و٣٠% من الإنتاج الصناعي لكل من البرازيل وكولومبيا[٣].

إن تأثير نفوذ الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية يبدو معتبراً في نفس الوقت في شمولية مجموعة الإنتاج والتبادلات العالمية، وقد احتلت شركة " جنرال موتورز " المرتبة الأولى عالمياً سنة ١٩٩٧ بإيراد ١٦٨,١٠ مليار دولار[٤].

وقد ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة لسنة ١٩٩٧ بنسبة ٥٨,٧ % من الإنفاق على مراكز البحث. وتغطي معظم هذه النفقات من اعتمادات الشركات العملاقة هذه. كما تعمل على الإنفاق الواسع على أعمال التدريب والتأهيل

---

1 - أو ما يسمى بالفرنسية **Produit National Brut :(PNB)**. وبالإنجليزية **Gross National Product (GNP).**

2 * انظر: سعاد خيري: العولمة وحدة صراع النقيضين، عولمة رأس مال والعولمة الإنسانية، دار الكنوز الأدبية، بيروت ٢٠٠٠.

3 - أسعاد خيري، نفس المرجع، ص ٤١.

4 - نفس المصدر، ص ٤٣. راجع كذلك:

Michel GHERTMAN« Les multinationales » ed. que sais-je ? « Paris 1982 – Rédigé par Ed Bouchéne- Alger, 1993, Op. Cit.

لاستخدام التكنولوجيا الحديثة. فقد بلغت الأموال المستثمرة في التدريب والتكوين ٢٠٠ مليار سنوياً بالنسبة لبلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

وحسب تقرير صندوق النقد الدولي (FMI) لسنة ١٩٩٩- ٢٠٠١، فإن التوسع الجغرافي لمقرات الشركات متعددة الجنسيات في بلدان المراكز، تتواجد ٤٧٢ شركة منها ١٦٢ شركة في الولايات المتحدة.

استمر نمو الإنتاج الدولي بسبب استمرار الدور المتصاعد للشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد المعولم. فلقد استمر الاتجاه التصاعدي في عدد الشركات متعددة الجنسيات وفروعها من الشركات الأجنبية المنتسبة في الاقتصاد العالمي وهو الاتجاه الذي يؤكد تزايد درجة مساهمة هذه الشركات في الإنتاج الدولي.

فلقد زاد عدد الشركات المتعددة الجنسية في العالم، وهي تلك الشركات المعنية بالإنتاج الدولي، أي إنتاج من السلع والخدمات الذي ينتج في الدول، والمسيطر عليه والمسيّر من قبل شركات مقراتها في دول أخرى من حوالي ٣٥٠٠٠ شركة عام ١٩٩٧ إلى ٦٠٠٠٠ شركة عام ٢٠٠٠ وإلى ٦٥٠٠٠ عام ٢٠٠٢. وزاد عدد الشركات الأجنبية المنتسبة في الاقتصاد العالمي من ٤٥٠,٠٠٠ شركة منتسبة عام ١٩٩٧ إلى ٦٩٠,٠٠٠ شركة عام ١٩٩٩، وإلى ٨٠٠,٠٠٠ شركة أجنبية منتسبة عام ٢٠٠٠ وإلى ٨٥٠,٠٠٠ شركة منتسبة عام ٢٠٠٢.[1]

وتعد الش. م. ج قوة في الاقتصاد المعولم وتمارس عملها من خلال شبكة معقدة من الهياكل التنظيمية وتنخرط في عمليات الإنتاج الدولي وفق نظام عالمي متكامل يضع تحت إدارتها ما يفوق ثلث الإنتاج العالمي.

ويبدو ذلك من خلال الجداول التالية الخاصة باستثمارات الشركات العملاقة وترتيبها حسب الأصول الأجنبية من عام ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١.

---

1 - مجلة: " أخبار النفط والصناعة "الصادرة عن وزارة النفط والثروة المعدنية، العدد ٤٠٢، أبو ظبي، مارس ٢٠٠٤، ص ٢٩.

جدول رقم (١٠)

مؤشرات مختارة ، الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسية وللإنتاج الدولي

مليار دولار ١٩٩٠ - ٢٠٠١

البلد	سنة (مليار دولار)		
	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠١
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً	٢٠٢	١٢٧١	٧٣٥
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالمياً	٢٣٥	١١٥١	٦٢١
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً	١٧١٧	٥٩٧٦	٦٥٨٢
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عالمياً	١٨٨٩	٦٣١٤	٦٨٤٦
قيمة عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود	١٥١	١١٤٤	٦٠١
المبيعات من الشركات الأجنبية المنتسبة	٥٤٦٧	١٥٦٨٠	١٨٥١٧
الناتج الإجمالي للشركات الأجنبية المنتسبة	١٤٢٠	٣١٦٧	٣٤٩٥
مجموع أصول الشركات الأجنبية المنتسبة	٥٧٤٤	٢١١٠	٢٤٩٥٢
صادرات الشركات الأجنبية المنتسبة	١١٦٦	٣٥٧٢	٢٦٠٠
صادرات السلع والخدمات العالمية	٤٣٨١	٧٠٣٦	٧٤٣٠
عمالة الشركات الأجنبية المنتسبة	٢٤	٤٥,٥	٥٤
الناتج المحلي الإجمالي العالمي وبكلفة عوامل الإنتاج	مليون شخص	مليون شخص	مليون شخص
	٢١٤٧٥	٣١٧٩٥	٣١٩٠٠

المصدر: UNCTAD، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٢، الاستعراض العام، نيويورك ٢٠٠٢. ص ٣. كذلك: UNCTAD تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠١، تشجيع الروابط، الجدول، الاستعراض العام، نيويورك ٢٠٠١، ص ٣.

جدول رقم (١١)

أكبر ٢٥ شركة متعددة الجنسيات في العالم مرتبة حسب الأصول الأجنبية (بمليارات الدولار)

الترتيب في عام ١٩٩٩

	البلد	الشركة	الصناعة	مؤشر الانتشار
١	الولايات المتحدة الأمريكية	General Electric	الإلكترونيات	٧٥
٢	الولايات المتحدة الأمريكية	Exxon Mobil Corporation	النفط / تنقيب / تكرير / توزيع	٢٢
٣	هولندا / المملكة المتحدة	Royal Dutch Shell Group	النفط / تنقيب / تكرير / توزيع	٤٣
٤	الولايات المتحدة الأمريكية	General Motors	السيارات	٨٣
٥	الولايات المتحدة الأمريكية	Ford Motor Company	السيارات	٧٧
٦	اليابان	Toyota Motor Company	السيارات	٨٢
٧	ألمانيا	Daimier Chrysler AG	السيارات	٥١
٨	فرنسا	Total Fina SA	النفط / تنقيب / تكرير / توزيع	٢١
٩	الولايات المتحدة الأمريكية	IBM	الحواسيب	٥٠
١٠	المملكة المتحدة	BP	النفط / تنقيب / تكرير / توزيع	١٨
١١	سويسرا	Nestle S.A	الأغذية / المشروبات	٢
١٢	ألمانيا	Volkswagen Group	السيارات	٤٥
١٣	اليابان	Nippon Mitsubishi Oil	النفط / تنقيب / تكرير / توزيع	١١

١٤	ألمانيا	Siemens AG	الإلكترونيات	٤١
١٥	الولايات المتحدة الأمريكية	Wal-Mart Stores	تجارة التجزئة	٩٠
١٦	إسبانيا	Repsol SA	النفط / تنقيب / تكرير / توزيع	٥٥
١٧	المملكة المتحدة	Diageo Plc	المشروبات	١٣
١٨	ألمانيا	Mannesmann AG	الاتصالات الهندسية	٥٩
١٩	فرنسا	Suez Lyonnaise des Eaux	خدمات متنوعة / مرافق	٥٨
٢٠	ألمانيا	BM AG	سيارات	٣٢
٢١	سويسرا	ABB	معدات كهربائية	٣
٢٢	اليابان	Sony Corporation	إلكترونيات	٤٢
٢٣	كندا	Seagram Company	المشروبات / الإعلام	٩
٢٤	هولندا / المملكة المتحدة	Univeler	الأغذية / المشروبات	٨
٢٥	فرنسا	Aventis	مستحضرات صيدلانية	٤٩

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. الحقوق الاقتصاديةوالاجتماعية والثقافية (E/CN. 4, Sub. 2. 2002/12).

مقتبس من: مجلة أخبار النفط والصناعة الصادرة عن وزارة النفط والثروة المعدنية – العدد ٤٠٢، أبو ظبي، ٢٠٠٤، ص٣١.

المبحث الثاني

الشركات متعددة الجنسيات، أهدافها وآليات عملها

المطلب الأول: أهدافها

إن أي مؤسسة من هذا النوع في نظام رأسمالي تعتبر مؤسسة حية هدفها ليس ربح المال والحصول على الفوائد فقط، ولكن من أهدافها الرئيسية مكافأة رأس المال ونموه وإعادة دفع الأموال للبنوك التي أقرضتها هذه الأموال من أجل تنميتها وكذا دفع الأموال للدولة عن طريق الضرائب. كما أنها تسعى كذلك " لضمان العيش " للشركات التي تمونها، وكذا العمال، والإطارات وكل من يحوم حول المصالح وخلق الأرباح والفوائد الرأسمالية[1].

١ـ ميزة التكامل:

إن الشركات المتعددة الجنسيات كثيراً ما تتميز بميزة التكامل وذلك ربما يرجع إلى جوانب عديدة منها ظهور النظام الرأسمالي الجديد الذي يسير وفق نهج معين مما يجعلها تتأثر وتسير وفق معايير هذا النظام حيث تتمتع بظاهرة التكامل بما يتماشى والفكر الاقتصادي الحديث المنبثق من البلدان والذي تندرج في إطاره هذه الشركات العملاقة ما يجعلها بمثابة الأخطبوط والسرطان الذي تحقق به مصالحها على حساب البلدان الضعيفة ويجعلها تخضع للاستعمار الاقتصادي.

لقد أصبحت هذه الشركات تمارس أدواراً كبرى في التجارة الخارجية الدولية كمحرك فعال في ديناميكية التجارة والمبادلات الدولية التي قدرت بـ ٧٠٠ مليار دولار، وإذا نظرنا إلى المبادلات فيما بين دول العالم الثالث فهي جد ضعيفة حيث تصل إلى حوالي ١٥% من إنتاجها، فقط ، مقارنة مع المبادلات التي تخص الدول المصنعة الغربية.[2]

---

1 - انظر المرجع الذي ترجم منه هذا المقطع من طرف الباحث: **Michel Ghertman, op.cit, p 36.**

2 - نفس المرجع، ص ٣٦.

obeikan.com

وتصل المبادلات بين بلدان المغرب العربي على سبيل المثال بنسبة ١% ممّا ساعد هذه الشركات المتعددة الجنسيات على توفير رؤوس الأموال الضخمة في الائتمانات التي تحصل عليها بواسطة البنوك الكبرى والتي تدخل كذلك فيما يعرف بالمصاريف متعددة الجنسيات، إلى جانب اعتماد هذه الشركات وحدة التكامل في نشاطها سواء أكان هذا التكامل ضمن الشركة الأم ذاتها المتواجدة في البلدان الرأسمالية أو بينها وبين فروعها المتواجدة عبر العالم وبالعكس.

وخير مثال على ذلك " ميزة التكامل للشركات متعددة الجنسيات " أي التكامل المتواجد بالشركات البترولية متعددة الجنسيات ابتداء من مرحلة البحث أو التنقيب أو الإنتاج مروراً بالتكرير، فالنقل، ثم التسويق وصولاً إلى التوزيع وكذا التصنيع البيتروكيمياوي والذي سنخصص له مبحثاً كاملاً في هذا الفصل.

٢ـ ميزة الاحتكار:

بصفة وجيزة إنّ ميزة الإحتكار تعد شرطاً من شروط الشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها أقلية تسيطر على العديد من إنتاجيات فروعها عبر العالم وفق استراتيجية محكمة ودقيقة وخاصة بالدول النامية التي ترتبط بالشركة- الأم تسيطر وتحتكر الغالبية العظمى للأنشطة وتعمل على إبقائها تحت السيطرة بهدف التمكن من إدارة شؤون هذه الفروع والتحكم فيها بغية خلق استثمارات جديدة.

كما أن قوة انتشار الشركات متعددة الجنسيات عبر العالم هو عملها الدؤوب من أجل احتكارها لجميع الميادين الصناعية والتجارية. فالمتتبع لمسيرة هذه الشركات ومراحل تطورها وخاصة في دول النامية يجد بأنها تسعى وبكل الوسائل للهيمنة على ثروات هذه البلدان التي تستثمر فيها لإنهاك قواها في المجال الاقتصادي للعالم الثالث " ثم تنتقل إلى البلدان الصناعية العظمى وتعاد في شكل مصنوعات وتبقى الصفة الاحتكارية ملازمة لهذه الشركات بدلاً من احتكارها من بلدان العالم الثالث صاحبة الثروات.[1]

[1] - ميشال غيرتمان، مرجع سابق، ص ٣٧.

في هذا السياق، يذكر ميشال غيرتمان أن الشركات العمومية متعددة الجنسيات لديها هي الأخرى نفس الأهداف، كونها مسيرة تسييراً يشبه تسيير الشركات الخاصة والمبني على نفس المبادئ والأهداف السالفة الذكر. لمّا تعرف هذه الشركات العمومية عجزاً في ميزانيتها، قد تدعمها الدولة بميزانية خاصة، ولكن هذه الحالات سوف لن تستمر إلى الأبد. إن النمو إذن في هذه الحالة ليس من أهدافها الأساسية، بل إن هدفها الأساسي والرئيسي هو كسب البقاء أمام كل هذه الشركات المتصارعة في السوق وضمان الربح.

في الشأن الخاص بالش. م. ج، أهداف البقاء والربح تحدد حسب مستويين اثنين: مستوى المجموعة (Group)، ومستوى الشركة الفرعية (Subsidiary)[1]. وقد تتغير هذه الأهداف في بعض الأحيان حسب طبيعة البلد الذي توجد فيه هذه الشركة الفرعية لسبب من الأسباب السياسية أو الطبيعية أو الاقتصادية(كالحروب، والثورات، والحروب الأهلية، والتأميمات). كما أنّه في بعض الأحيان أهداف الربح تختلف من منطقة الشركة الأم إلى منطقة الشركة الفرعية في البلدان الأخرى حيث تؤخذ بعين الاعتبار بعض المقاييس كالتضخم ونسب الفائدة أو نسب عملة البلد الآخر إلى غير ذلك. قد ينظر في هذه الحالات إلى الأمد الطويل نظراً لاستقرار بعض الدول التي قد تعطي ثمارها فيما بعد وبصفة مضاعفة، مثل البرازيل والأرجنتين والدول الآسيوية النامية وأستراليا... إلخ.[2]

إن هذه الأهداف إنما هي أهداف اقتصادية بحتة، لها انعكاسات اجتماعية وثقافية هامة. أولاً: في خلق الثروات، وخلق مناصب شغل، وخلق نمط استهلاكي مهم، ولكن في كثير من الأحيان، تدخل هذه الشركات في علاقات مع ممثلين آخرين: الحكومات والنقابات والجمعيات المختلفة التي قد تناقض سياستها وتراقب قراراتها وتستحوذ على تداعياتها الاجتماعية.[3]

---

1 - نرمز للشركات الفرعية الشركات التي تخرج من الشركة الأم أو ما تسمى بالفرنسية (Filiales).

2 - نفس المرجع، ص ٣٧، ترجمة الباحث (Michel Ghertman).

3 - نفس المرجع، ص ٣٨، ترجمة الباحث (Michel Ghertman).

إن المفهوم الاقتصادي لشركة متعددة الجنسيات سواء كانت خاصة أو عامة يتميز بموقعها الاستراتيجي العالمي في تسيير مواردها الاقتصادية والفنية الخاصة بالإنتاج، إذ تعمل في ظل شروط احتكار الأقلية للمشروعات ليس وفقاً لشروط المنافسة الحرة. وهذه الشركات على الرغم من أنها تستثمر الجزء الأكبر من مواردها في العديد من الدول وذلك بواسطة فروعها المتواجدة عبر الدول النامية إلاّ أنها تضل دائماً مرتبطة بهذه الأخيرة والتي تسيطر على الغالبية العظمى من الأموال وتضل تابعة لها، وهذا ما أدى بالتحكم في رقابتها الموزعة بصفة نسبية حسب مصالح الشركة.

وهنا يمكننا القول بأننا أمام شركات عظمى ذات انتشار عالمي واسع مما جعل أحد الكتاب يقول:

" الشركة متعددة الجنسيات هي مشروع وطني، يملك ويراقب العديد من الفروع الموزعة في العديد من الدول. هذه الشركات التي هي وراء العديد من المشروعات الكبرى تقوم بالنشاط في المجال الصناعي، وهذه الملاحظة تبعث إلى القول بأن ظاهرة تعدد الجنسيات يرتبط بالطبيعة الاحتكارية لاقتصاد الدولة التي تتبعها هذه الشركات".[1]

وتظهر على هذه الش. م. ج بطابع احتكاري واستغلالي، طابع كالسيطرة على عرض سلعة أو خدمة في السوق وهو لا يتحقق إلاّ في حالة سيطرة عدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال على غالبية الإنتاج مما يترتب عليه التحكم في أسعار السلع والخدمات، وعملية الاحتكار ليست مقصورة على الأسواق العالمية فحسب، بل إنها تكون أيضاً في الأسواق المحلية.

المطلب الثاني : آليات عملها

ما هي آليات عمل الشركات متعددة الجنسيات في الداخل أولاً ؟ ثم ما هي أهميتها الاقتصادية والتجارية في الخارج، أي في الدول التي يستمر فيها نشاطها ؟

كما ورد فيما ذكرنا آنفاً، إن ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات ليست أمراً جديداً، بحيث رأينا أن بعض الشركات لها من العمر ما يجاوز القرن. كثيراً ما نجت

1 - المرجع السابق www.majalisna.com/showflat.php (13/0/2006)

هـذه الـشركات مـن ظـروف الحـرب والأزمـات الاقتـصادية، والتحـولات التكنولوجيـة، والصراعات التنافسية، وأخرى عرفت نهايتها أو توقيفها إثر عمليات التأميم أو ابتلاعها من قبل شركات أكبر منها حجماً أو أحسن منها نتيجة.[1]

إن تسيير هذه الشركات كان ولا زال موجهاً ضمن مبادئ أو أهداف معينة نجدها عبر التاريخ، ألا وهي كسب البقاء، والمصالح، والنمو المتواصل.

إنّ الش. م. ج تظهـر نوعـاً معتبراً ليس فقـط في خطـوط البحـث والإنتـاج والتسويق والتوزيع، ولكن أيضاً في طبيعة التحكم المحلي في الإدارة والتسيير، فشركة آي. بي. إم (IBM) مثلاً تمارس نشاطها بطريقة عالية التكامل، وتستخدم أنظمة عالية التطور في التسيير في كافة البلدان الأجنبية التي تعمل بها. وشركة أي. تي. تي. (ITT) التي تأسست في أوروبا، ثم عادت ملكيتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وشركة فليبس (PHILIPS) التي تأسست في هولندا تعملان بوصفهما شركتين متباعدتين للتجمع من أجل استثمار رؤوس الأموال وتوزيع الأرباح، ولمثل هذه الاستراتيجيات في المشاركة تأثير كبير في العلاقات التكنولوجية بين الدول.[2]

تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بوضعية السيادة في كافة قطاعات صناعة المنتوجات ذات التكنولوجيا العالية. وتمتلك ـ كمجموعة ـ أكثر الشركات اتساعاً في حقول عملها. وتبذل مجهودات جبارة في البحث والتطوير، وتحتكر أكبر قدر من الصادرات، كما تستفيد من أسعار البيع المحلية أو أسعار التصدير. ويقول عدنان عظيم أنه بالرغم من المشاكل العويصة التي خلقتها الشركات متعددة الجنسيات للحكومات فإنه من الضروري الإبقاء عليها. وهناك الكثير من الأسباب التي تدعو للاعتقاد بأنها سوف تستمر في الاحتفاظ بموقع الريادة على مستوى الإنجازات التي حققتها خلال العقود الماضية. فالاحصائيات التي أجرتها المجموعة الأوروبية عام ١٩٧٥ أفادت بأن هناك

---

1 - انظر كذلك: **Pierre Bauchet : Concentration des Multinationales et Mutations des pouvoirs de l'Etat , CNRS", éditions, 2003.**

2 - المرجع السابق.

ما يقارب ١٠٠٠٠ من الشركات متعددة الجنسيات عبر العالم و٢٥٧٠ شركة منها تأسست في دول المجموعة الأوروبية.[١]

وتجدر الإشارة إلى أن نفس هذه الإحصائيات قد أشارت إلى أن مجمل مبيعات مائتين من أكبر الشركات متعددة الجنسيات في العالم تجاوزت ثلث ($\frac{1}{3}$) الدخل القومي الإجمالي لدول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) كما أن الشركات المتعددة الجنسيات ككل تشغل ($\frac{1}{8}$) القوة العاملة الكلية لبلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.[٢]

هذا، وتختلف الشركات متعددة الجنسيات عن باقي الشركات التي تمارس نشاطها في بلد واحد من عدة أوجه. أحد أهم الاختلافات يكمن في وجوب خضوع هذه الشركات للقوانين، والتشريعات، والتنظيمات السارية المفعول في الدول المضيفة وللتصورات والمبادئ السياسية والوطنية لهذه الدول. ونظراً لكون هذه الهيئات الوطنية المختلفة تعتنق مجموعة واسعة ومتباينة من الأنظمة الاجتماعية والنظامية، فإنّ التحديات التي واجهت الشركات متعددة الجنسيات في مجال الإدارة والتسيير كانت على جانب كبير من التشابك والتعقيد، ولم تتمكن أي من هذه الشركات من تخطي هذه التحديات لو لا القدرة الفائقة على التكيف التي تميّز استراتيجيتها.

ولعل من أكثر عناصر هذه السياسات تأثيراً هي درجة التعقيد الإداري في مجال إنجاز العمليات الخارجية، ومقدار التسهيلات الممنوحة في تعريفات الاستيراد، ونظام الاعفاءات الجمركية للسلع التجارية المستوردة وطبيعة شبكة التنظيم الحكومية. وهذه العناصر مجتمعة، هي التي نطلق عليها في المصطلحات الاقتصادية نظام المعالجة الوطنية (National Treatment System). ووفقاً لهذه التعقيدات، ينبغي على الشركة متعددة الجنسيات أن تقدر وتوازن بين تأثيرات هذه العوامل منفردة ومجتمعة قبل اتخاذ

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر: " مجلة أخبار النفط والصناعة ": الشركات متعددة الجنسيات، قاطرة العولمة، الصادرة عن وزارة النفط والثروة المعدنية. العدد رقم ٣٨٢ و٤٠٢، أبو ظبي، السنة ٢٠٠٢ و٢٠٠٤..

2 - انظر المرجع السابق ١٠ / ٠٦ / ٢٠٠٦. www.majalisna.com

القرار النهائي بتوظيف استثماراتها في الخارج، كما أن هذه العوامل تحمل في طياتها مدى التأثير على خصائص، ومدى تعقيد التكنولوجيا المنقولة إلى الدولة المضيفة عبر الشركات متعددة الجنسيات[1].

وعليه، فإن نشاطات وحريات الشركات متعددة الجنسيات في رسم السياسات وصنع القرار مرتبطة تماماً في تأثيرها على العلاقات الدولية. إذا أخذنا الأسواق الأوروبية كمثال سنجد أن شركة مثل :

آي. بي. أم (IBM) أو (International Business Machines Co) تتمتع باحتكار أكثر من ٦٠% من سوق الكومبيوتر في كل دولة تمتلك فيها حق التصنيع والتسويق بأكثر من $\frac{1}{5}$ المنتوجات ذات التكنولوجيات العالية.

إضافة إلى ذاك فإنها تقوم بتوزيع نشاطاتها عبر فروعها أو وكالاتها في صناعة أو بيع السلع، أضف إلى ذلك توظيف اليد العاملة المتوفرة وبأجور زهيدة في بلدان العالم الثالث كما تعتمد على التقدم التكنولوجي المتطور حيث توفر أموالاً طائلة في مجال الأبحاث لتطوير منتجاتها بسرعة فائقة جداً تماشياً مع التغيرّات الاقتصادية الحاصلة حديثاً.

بالإضافة إلى الاهتمام الكبير بتطبيق أحدث الأساليب في مجال التسيير الإداري مما جعلها تتفوق في مجال النظام والبرمجة والتسيير حيث تعتمد على توفير أموال لدراسة وتطوير مثل هذا الجانب الذي أهملته بلدان العالم الثالث وممّا أدى بها إلى التأخر في جميع المجالات الإدارية والسياسية والقانونية والاقتصادية والتجارية والثقافية، إذ أن سكان العالم الثالث الموزّعين على أكثر من ١٣٠ دولة يمثلون أكبر نسبة من سكان العالم لا يتعدى نصيبهم ٢٠% من الناتج القومي العالمي.[2]

رغم امتلاك هذه الدول لثروات طبيعية وطاقات بشرية هائلة فهي لا تساهم في الإنتاج الصناعي العالمي إلا بنسبة ٧% و٣٥% من الإنتاج الزراعي الذي لا يغطي

---

1 - انظر:

WIKIPEDIA, « L'Encyclopédie libre », Multinationales (Ed. 15 Décembre 2008).

2- انظر: **WIKIPEDIA, « L'Encyclopédie libre », Multinationales, Op. Cit**

حاجياتها. إضافة إلى الإنتاج المحلي المتدني، فقد اعتمدت الشركات متعددة الجنسيات على سياسة الاستيراد والاهتمام بالمنتوج الأجنبي، وهذا حسب الرأي الاقتصادي العالمي – بدلاً من استغلال منتوجاتها لحفظ النمو المحلي وتحسين الإنتاج وزيادة التنافس، بل أعطت تحفيزات في مجال التجارة الحرة والاستثمار الأجنبي غير المقيد الذي لا يفيد الشعوب وخاصة عمال بلدان العالم الثالث. وكما نعرف مدى ارتكاز أعمال الشركات متعددة الجنسيات على النفط والغاز في بادئ الأمر ولكن الظروف والتغيرات فرضت عليها تنوع وتوزيع مجالات نشاطها الصناعي والاقتصادي إلى مصادر طاقوية أخرى مثل استغلال الفحم الحجري واليورانيوم ورمال القار أو التصنيع البيتروكيمياوي وهذا كله من أجل تعزيز سيطرتها وهيمنتها الاقتصاديتين.

المطلب الثالث: حجمها وخصائصها الاستراتيجية

كثيراً ما يعترف بنجاح هذه الشركات بفضل ردود الأفعال الإيجابية والظروف التي تشهدها العوامل الاجتماعية أكثر من التأثير بالمنافسة مع الشركات الأخرى في نفس الساحة.

١ ـ التنظيم والتخطيط الاستراتيجي لهذه الشركات :

يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة الشركات متعددة الجنسيات، وهو المنهج الملائم الذي يضمن ويؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه مثل هذه الشركات والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل.

يكثر استخدام التخطيط الاستراتيجي في الشركات متعددة الجنسيات، وهي تسعى من خلال ذلك إلى اقتناص الفرص وتحسين الفوائد ، وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل العائد على رأس المال المستثمر. إن التخطيط الاستراتيجي هو الأداة الأساسية التي تستخدمها وتقوم بها الإدارة في تلك الشركات، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. وتعد الخطط الاستراتيجية في غالبية الشركات المتعددة الجنسيات في المراكز الرئيسية، ويترتب على ذلك أن قواعد التخصيص ووضع الأهداف الخاصة بكل

شركة تابعة يرتبطان بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وخدمة استراتيجياتها العالمية[1].

٢ـ خصائص الشركات المتعددة الجنسيات :

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بتعميق عالمية الاقتصاد Globalization يزداد فيه دور المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتبرز فيه عدد من الملامح الهيكلية. وتتمتع هذه الشركات التي تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها وتحدد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي، ومن أهم هذه الصفات:[2]

أ ـ ضخامة الحجم: تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة، ومن المؤشرات التي تدل على هذا، حجم رأس المال وحجم استثماراتها وتنوع إنتاجها وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تملكها، وحجم إنفاقها على البحث والتطوير، فضلاً عن هياكلها التنظيمية وكفاءة إدارتها لتسيير شؤونها عبر العالم.

ولكن، أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة لهذه الكيانات الاقتصادية العملاقة، يتركز في المقياس الخاص برقم المبيعات Sales Figure أو ما يطلق عليه بـ " رقم الأعمال ". كذلك يستخدم حجم الإيرادات لنفس الهدف. ووفقاً لهذا المقياس احتلت شركة ميتسوبيشي (MITSUBISHI) اليابانية على سبيل المثال بإجمالي إيراداتها الذي بلغ ١٨٤,٤ مليار دولار، المرتبة الأولى بين أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات أواخر القرن الماضي، والتي يصل إجمالي إيراداتها إلى نحو ٤٤% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. كذلك تستحوذ هذه الشركات الخمسمائة على نحو ٨٠% من حجم المبيعات على المستوى العالمي[3].

---

1 - مجلة العلوم الإنسانية (٢٧ مارس ٢٠٠٦) / د. كريم نعمة. بلغاريا. WWW.uluminsania.net

2 - إن الشركات المتعددة الجنسيات قامت بدور رئيسي في تعميق مفهوم العالمية، وبالتالي إلى عولمة الاقتصاد، أي حولت العالم إلى كيان وسوق موحد من حيث كثافة الاتصالات والتعاملات التجارية.

3 - المرجع السابق.

ب ـ ازدياد درجة تنوع الأنشطة: تشير الكثير من الدراسات والبحوث، إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها. فسياستها الإنتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة ومتعددة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة من حيث أنها إذا خسرت في نشاط ما، يمكنها أن تحقق أرباحاً من أنشطة أخرى.

ج ـ الانتشار الجغرافي: من الميزات التي تتميز بها الش. م. ج هي كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي، خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق، وفروع، وشركات تابعة لها في أنحاء العالم. لقد ساعدها على هذا الانتشار التقدم التكنولوجي الهائل، ولا سيما في مجال المعلومات والاتصالات.

وتكفي الإشارة إلى أن شركة ABB السويسرية، تسيطر على أكثر من ١٣٠٠ شركة تابعة منتشرة في معظم أنحاء العالم، مع العلم أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالي مبيعات هذه الشركة. وكذلك الشأن بالنسبة لشركة NESTLE السويسرية التي أسّست سنة ١٨٦٧ والمتخصصة في الحليب ومسحوق الشوكولاتة. وتعتبر هذه المجموعة من أضخم الشركات التي تغطي العالم وتلبّي طلبات السوق الداخلية لسويسرا، الدولة ـ الأم.

وقد ساعدت على ذلك كله إبداعات الثورة العلمية والتكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات، حيث أصبح ما يسمى بالإنتاج عن بعد (Teleportation) حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق في بلد معين، وتصدر أوامر الإنتاج في بلاد أخرى.

د ـ القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم: إن هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم، وكذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تميّزها عمليات التكامل الأفقي والرأسي.

على الرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التي تقوم بها هذه الشركات فإن أكثر من ثلثي استثماراتها يتمركز في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي (إنجلترا وألمانيا وفرنسا) وسويسرا واليابان، ويعود هذا التمركز إلى العوامل التالية:

ـ المناخ الجاذب لهذه النوعية من الاستثمارات.

ـ ارتفاع العائد على الاستثمارات.

ـ تزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة والتي تتحقق عادة من خلال انخفاض تكلفة عنصر العمل وتوافره وارتفاع مستواه التعليمي ومهاراته وإنتاجيته.

ـ توافر البنية الأساسية وتسهيلات النقل وتقدم شبكات الاتصالات.

ـ وكذا الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي.

هـ ـ إقامة التحالفات الاستراتيجية: وهي تعتبر من السمات الهامة للشركات متعددة الجنسيات والتي تسعى دوماً إلى إقامة تحالفات استراتيجية فيما بينها ومن أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية. إن هذه التحالفات هي نتاج المنافسة المحتدمة والتي صارت سمة أساسية للأسواق المفتوحة إضافة إلى ثورة الاتصالات والمعلومات[1].

إن التحالفات الاستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل التعاون أو في بعض الأحيان شكل الاندماج. يظهر هذا بوضوح في مجال البحث والتطوير لما يحتاجه من تمويل ضخم، مثل التمركز الأوروبي والبحوث المعلوماتية والاتصالات التي تشترك فيه ثلاث شركات أوروبية كبرى تنتج الحاسبات الآلية، وهي " بول " الفرنسية Bull وTCL البريطانية وSiemens الألمانية، وقد يتحول التحالف الاستراتيجي أيضاً إلى شركات تابعة مشتركة تدخل في التحالف الاستراتيجي الذي يتم الاتفاق عليه[2].

و ـ المزايا الاحتكارية: تتمتع الش. م ج بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات يأخذ شكل سوق احتكار القلة على الأغلبية، تتمتع فيه مجموعة الشركات المكونة له من احتكار

---

1 - مجلة العلوم الإنسانية: نفس المصدر.

2 - انظر المرجع السابق: قسم العلاقات الدولية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة فيليكو ترنفو. بلغاريا (٢٠٠٦).

التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة. مما يتيح لها الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وإيراداتها.

كنا قد تطرقنا لهذه الميزة فيما قبل، ولكن للتوضيح، نوردها بالتفصيل فيما يلي:

تتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي: التمويل، والإدارة، والتكنولوجيا، والتسويق.

وتنبع المزايا التمويلية من توفر موارد عالية كبيرة لدى هذه الشركات، وتمكنها من الافتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظراً لوجود عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي.

وتتمثل المزايا الإدارية في وجود الهيكل التنظيمي الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة، ويسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات، ويؤدي بالتالي إلى اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب.

إنّ توفّر المزايا الإدارية يتيح لهذه الشركات التميز والتفوق، لذلك تحرص على وجود وحدات متخصصة وقادرة في مجالات التدريب والاستثمارات والبحوث الإدارية.

كما تحصل الشركات على المزايا التقنية، من خلال التطوير التكنولوجي المستمر، للاستجابة لمتطلبات السوق، والحد من دخول منافسين جدد وتقرير وضعها الاحتكاري. ولذلك تحرص هذه الشركات على التجديد والابتكار وتحسين الإنتاجية وتطويرها وزيادتها وتحقيق مستوى عال من الجودة.

وتأتي المزايا التسويقية لهذه الشركات من خلال الشبكات التوزيعية والتسويقية التي تعمل على توفير منتجاتها بحالة جيدة في الوقت المناسب. كما تهتم بأبحاث السوق والتركيز على أساليب الترويج والدعاية والإعلان لمنتجاتها لضمان طلب متزايد ومستمر وضمان كسب البقاء في السوق العالمية[1].

ي ـ تعبئة المدخرات العالمية: إن كل شركة من الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحدة، ومن ثم تسعى إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق في مجموعها بالوسائل التالية:

---

1 - نفس المرجع، ولمزيد من المعلومات، انظر كذلك إلى **Michel GHERTMAN. Op. cit, pp 36. 40**

ي / أ ـ طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في كل من الأسواق المالية العالمية الهامة وكذلك الأسواق الناهضة، وغيرها.

ي / ب ـ تعتمد عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركة منافسة بالقدر الذي يسمح بالسيطرة على إدارتها مثلاً، إلى الاقتراض من البنوك متعددة الجنسيات وبمعدلات عالية مفيدة لها.

ي / ج ـ تستقطب الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه أساساً إلى أسواق الدول الصناعية التي تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية.

ي / د ـ إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محلياً أقصى ما يمكن للتمويل اللازم لها، من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة، الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي وغيرها.

وبهذه الوسائل يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تقوم بتعبئة مقادير متزايدة من المدخرات العالمية.

هـ ـ تعبئة الكفاءات: تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات[1].

فالمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة، والنمط المعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة من الكوادر المحلية لكل شركة تابعة واجتياز سلسلة من الاختيارات والمشاركة في الدورات التدريبية[2].

---

1 - المرجع السابق. انظر كذلك : **Michel GHERTMAN, Op. Cit, pp. 36-40.**

2 - وهذا ما نراه غالباً في بلدان الخليج حيث تكثر الثروات النفطية والمنجمية وتقل الكوادر المحلية حيث تكتمل بكوادر مهندسين أجانب من جنسيات مختلفة.

المبحث الثالث

الشركات متعددة الجنسيات في مجال النفط

تعتبر الشركات العملاقة السبع الآتية أكبر الشركات البترولية في العالم، وهي التي كانت الرائدة في اكتشاف وصناعة النفط وتسويقه، وهي حسب أونتوني سامبسون (Antony Sampson)[1] وشمس الدين شيتور[2]: " إكسون (إيسّو سابقاً)، وشوفرون، وموبيل، وتكساكو، وغولف، وشل، وبريتيش بتروليوم. الخمس الأولى أمريكية والسادسة هولندية – بريطانية والسابعة بريطانية.

وقد سيطرت هذه الشركات الضخمة منذ تأسيسها على السوق النفطية فيما يخص الإنتاج في مجمل مناطق العالم على الاستغلال والاستثمار، والتوزيع، والاحتياطي، وتكرير النفط، والصناعات البتروكيماوية والتسويق متضامنة بعضها مع بعض، بحيث سميت بالشقيقات السبع" Les sept sœurs ".

المطلب الأول: نشأتها، تطورها وآليات عملها

١ ـ **شركة إكسون** (Exxon):

برزت شركة إكسون بعد حل شركة إيسو (Esso) أو ما كانت تسمى بشركة ستاندرد أويل أو ف نيوجرسي (Standard Oil Of New Jersey) التابعة للملياردير روكفيلار Rockefeller منذ ١٨٩١. وفي سنة ١٩٧٢، صارت تسمى إكسون واستمرت في نموها، لا سيما بعد اشتراء شركات أخرى مثل (Gaz Company) في سنة ١٩٨٧ والتي رفعت قدرة احتياطياتها بأكثر من ١٠٠ مليون برميل ، مما زاد من إنتاجها الإجمالي بأكثر من ١٧ مليون برميل يومياً.

---

1 - **Anthony SAMPSON « Les Sept Soeurs », Ed. Alain Moreau, Paris, 1975.p 289.** ترجمة الباحث

2 - **Ch. Eddine CHITOUR « l'économie pétrolière », Alger 1999. pp 118-120.** ترجمة الباحث

ومنذ ١٩٨٩، اشتركت إكسون مع شركة (Imperial Oil Ltd) الكندية حيث صارت تمتلك ٦٩,٦% من أسهمها، وصارت تحقق مجمل أنشطتها خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

ومنذ السنوات الأخيرة للقرن الماضي وبقصد تنويع خدماتها والسيطرة الكاملة على صناعة النفط وامتلاكها بصفة تامة، استثمرت أموالها في استغلال الفحم والغاز والبتروكيمياء وجميع المصادر الطاقوية كما صارت لديها عدة فروع في الدول المنتجة للنفط سواء في الخليج العربي أو في إفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية.

وهكذا، في سنة ١٩٨٤، تم دمجها مع شركة غولف أويل (GULF Oil) لتصبح أكبر الشركات السبع بـ: ٨٠ مليار دولار، يوجد مقر هذه الشركة في نيويورك ولها أكثر من قرن من الوجود.

٢ ـ **شركة موبل** (Mobil):[1]

تأخذ شركة موبل جذورها من تأسيس شركة " سوكوني فاكوم " (Socony Facom Oil)، وكانت هذه الأخيرة في حاجة ماسة إلى إنتاج النفط الخام من الشرق البعيد للولايات المتحدة الأمريكية، فقررت الانضمام إلى شركة " ستاندارد أويل أو ف نيوجرسي "(Standard Oil of NewJersey).

كثيراً ما كانت تعتبر هذه الشركة، الأخت الصغيرة لـ " إكسون " (Exxon) هذه العملاقة الأخرى لعائلة روكفيلر، ومع الشركة الأخرى المسمّاة " سوكال " (Socal) " مجموعة ستاندارد أويل " (Standard Oil). وقبل الحرب العالمية الأولى، كانت إكسون وموبل تشتغلان بشراكة وطيدة الواحدة بجنب الأخرى، منذ ١٩٣٠ ولمدة ثلاثين سنة، كانت تبيع النفط في أكثر من خمسين دولة وراء البحار.

وفي سنة ١٩٥٥، انفصلت نهائياً من تبعيتها لمجموعة "ستاندارد أويل" لتصبح مستقلة تحت إسم سوكوني – موبل، وقد أصبحت حسب المحللين الاقتصاديين، من الشركات الأكثر نشاطاً وتطوراً ضمن الشقيقات السبع.

---

1 - **Anthony SAMPSON : « Les Sept Sœurs », idem, p 205**. ترجمة الباحث.

كما أنها قد اشترت منذ سنة ١٩٦٣: ١٠% من الأسهم في شركة أرامكو (السعودية الأمريكية)، وظلت موبل تنوع من أنشطتها في عدة مجالات في النفط والغاز وتمتلك فوائد ضخمة من تسويق ونقل الفحم، والفوسفات، والبتروكيمياء، والمواد البلاستيكية ومؤخراً في تطوير الطاقة الشمسية[1].

٣ ـ شركة تكساكو (Texaco):[2]

تأسست شركة تكساكو (Texas Corporation) في سنة ١٩٠٢ من طرف جوزاف كولينان (Joseph Cullinan) وأرنولد شلايت (Arnold Schlaet) اللذين كانت لديهما خبرة في ميدان النفط، وفي سنة ١٩٢٦، سميت رسمياً بتكساس كومباني (Texas Company) وكانت مصدر شركة نقل تكساس أويل (Transport of Texas Oil) في شرق الولايات المتحدة.

اكتشفت النفط للمرّة الأولى سنة ١٩٠٣، وفي سنة ١٩٠٧، دخلت إلى السوق الأوروبية، وفي سنة ١٩٣٦، اشترت شركة "غولف للجنوب الأمريكي" كما حصلت على ٥٠% من أسهم أرامكو (الأمريكية السعودية)، وانطلاقا من تلك السنة، دخلت إلى السوق الدولية للنفط.

وهكذا، في سنة ١٩٥٦، اشترت شركة (Trinidad Oil Company) وابتلعت شركة (Superior Oil Co. Of Venezuela) التي تم تأميمها في سنة ١٩٧٥ من طرف الحكومة الفينزويلية، كما امتلكت ٥٠% من أسهم شركة أسست بالشراكة مع مؤسسة أندونيسية، وفي سنة ١٩٨٩، تم بيع الشركة الفرعية (Texaco-Canada) إلى إكسون.

هذا، وتعتبر "تكساكو" من الشركات النفطية الرئيسية في ميدان التنقيب والاستكشاف، والتكرير والتوزيع والتسويق وكذا في كل المجالات المتعلقة بالصناعات البتروكيميائية.

---

1 - انظر كذلك شمس الدين شيتور: "الاقتصاد النفطي"، الجزائر، مارس ١٩٩٩.. ترجمة الباحث.

2 - ترجمة الباحث عن: Anthony SAMSON, idem, p 301.

obeikan.com

٤ ـ **شركة "شوفرون"** Chevron:[1]

تعتبر شركة " شوفرون " من أعظم الشقيقات السبع إن لم نقل أضخمها حجماً ونشاطاً وأكثرها اندماجاً في الكارتل، مما يعني أنها تهتم بجميع المراحل الخاصة بالنفط من تنقيب واستغلال وتكرير ونقل وتوزيع.

ويوجد مقرها بمدينة سان فرانسيسكو (غرب الولايات المتحدة الأمريكية) وهي منتشرة عبر ما لا يقل عن مائة دولة عبر العالم. تأسست هذه الشركة في سنة ١٨٧٩ عندما أراد مجموعة من رجال الأعمال آنذاك أن يستثمروا في ميدان النفط حيث ساهم كل واحد بمليون دولار لتأسيس شركة " باسيفيك كومباني " (Pacific Coast Company) "بسان فرانسيسكو "، وكان هدفها الرئيسي إنتاج وتكرير البترول الخام بولاية كاليفورنيا.

ومنذ سنة ١٩٠٦، انتقلت شركة "شوفرون" تحت ملكية "روكفيلر ستاندارد أويل كومباني" (Rockefeller Standard Oil Company)، وكانت هذه الشركات الضخمة التابعة للملياردير روكفيلر بدأت تقلق وتشغل بال الحكومة الأمريكية التي قررت بموجب حكم أصدرته المحكمة العليا في سنة ١٩١١ تقسيم شركة "ستاندارد أويل كومباني" إلى ٣٤ شركة مستقلة لتضم في سنة ١٩٢٦ معها شركة "باسيفيك أويل كومباني" وتصبح تسمى في الأخير " ستاندارد أويل كومباني"وفي سنة ١٩٨٤، غيرت اسمها لتصبح تسمى "شوفرون" وتضم معها شركة " غولف " (Gulf).

٥ ـ **شركة "غولف"** (Gulf):[2]

يقول الكاتب أونتوني سامبسون في كتابه " الشقيقات السبع ": "إن وجود مقر شركة " غولف " بمدينة بيتسبورغ (Pittsburgh) يعطينا فكرة عن الخصوصية الوحيدة لهذه الشركة العملاقة التي تعتبر ملكية عائلية تسير بصفة استكفائية.

إن ناطحة السحاب لمقرها الذي بني بطراز مميّز في العشرينيات من القرن الماضي يذكر بإحساس لإنجاز خالد في التاريخ. وأمام المدخل الرئيسي للمقر ـ يضيف سامبسون

---

1 - ترجمة الباحث عن: **Anthony SAMSON, idem, p 299.**

2 - ترجمة الباحث : **Anthony SAMPSON « les sept sœurs », idem.p 297**

ـ توجد ـ وكالة بنك ملّون (Mellon) كما تحوم حولها ناطحات سحاب أخرى متعددة مثل برج "ألكوا" (Alcoa) وبرج مقر (US. Steel) وقصر Koppers والعديد من العمارات الضخمة لعائلة ملّون (Mellon) بغالبية هذه المنطقة: من بنوك ومتاحف وجامعات. ويرى المشاهد الرايات والرموز ذات اللون البرتقالي التابعة لشركة "غولف"، (Gulf) هذه المشاهد تدلّ على أن مدينة بيتسبورغ وغولف واحدة وكبرت بانسجام مع ثروة عائلة ملّون منذ أن قررت هذه العائلة تمويل هذه الشركة البترولية في طليعة القرن العشرين.

كما صارت عائلة ملُّون تنافس عائلة روكفيلر في أسهم الشركات البترولية بحيث كانت تمتلك عائلة ملّون أكثر من ٢٠% من أسهم شركة غولف في سنة ١٩٣٧، مما يعتبر طرفاً كبيراً في الشركة السابعة الأمريكية.

وهكذا، استمرت ثروة عائلة ملُّون في البحث والتنقيب إلى أن انفجرت ثروتها أكثر فأكثر منجزة أرباحاً لا مثيل لها، خاصة بعد سنة ١٩٣٧ لما اكتشفت أول حقل للنفط في الكويت إلى أن استطاعت أن تسيطر على نصف الحقول الكويتية في ظرف بعض السنوات، مما تعددت منافذ أسواق هذا النفط الفائض عبر العالم. كما كانت تستشير حليفتها المميزة بريتش بتروليوم (BP) في كيفية التعامل السياسي والاقتصادي مع "هذا القطر الصغير الموجود في طرف العالم"، أي الكويت الذي كان تحت الإدارة البريطانية، وكذا التعامل مع الدول العربية الأخرى المجاورة.

كما استثمرت في إفريقيا ولا سيما في أنغولا، وكذلك اهتمت بصناعة الفحم، والطاقة النووية، وكذا في ميدان التأمين ولكن حسب الملاحظين، لم تتحصل في أي مكان على ينبوع متدفق مثل ينبوع الكويت الذي زاد من أرباحها.

٦ ـ شركة بريتش بتروليوم (British Petroleum):[1]

تعتبر شركة بريتيش بتروليوم (BP) شركة عالمية لصناعة وتسويق النفط والغاز كما تمتلك فوائد كبيرة في ميدان الكيمياء. أسست هذه الشركة في سنة ١٩٠٩ ويوجد مقرها بلندن، وكانت تسمى في القديم "أونجلو بيرسين أويل كومباني" (Anglo-Persian Oil Company) لتصبح تحت اسم ما هي عليه اليوم، أي بريتيش

1 - **Anthony SAMPSON « Les Sept Soeurs », Op.Cit, p 306.**

بتروليوم "، وذلك منذ سنة ١٩٥٥ بعد محاولة الدكتور مصدق الوزير الأول الإيراني الأسبق بسط سياسته لتأميم النفط أثناء حكم الشاه.

وعلى غرار الشركات البترولية الأخرى، تطورت أنشطتها الاستكشافية والإنتاجية خاصة التسويقية عبر العديد من الدول، كما أبرمت عدة عقود مع الدول المنتجة سواء في ميدان استغلال النفط أو استغلال الغاز.

وعلى غرار شركة "غولف" التي ازدهرت بفضل تدفق نفط الكويت، اشتهرت شركة "بريتيس بتروليوم " باستثمارها في تدفق نفط إيران، وذلك منذ سنة ١٩١١ حيث بدأ إنتاج حقول هذا البلد بأكثر من ٥٠ مليون برميل بفضل هذه الشركة.

ويقول سامبسون إنه "منذ هذا الاكتشاف ولمدة تزيد عن ستين سنة، فإن بترول إيران والخليج الفارسي هو الذي صنع من بريتيش بتروليوم إحدى أضخم الشركات البترولية في العالم، مما مكّنها من تحقيق استثماراتها السعيدة والمربحة في بحر الشمال وفي ألاسكا ".[1]

رغم أنّ الحكومة البريطانية كانت تمتلك نصف أسهم هذه الشركة، إلاّ أنّ ذلك لم يكن يظهر في تسييرها مثلها مثل الشركات الأمريكية البترولية العملاقة بحيث كانت تشعر بكثير من الثقة.

مما جعل بعض المحللين السياسيين والاقتصاديين أمثال سابسون يتساءلون: تجاه من يجب أن تكون شركة بترولية في هذا الحجم مسؤولة؟ وما هي الفائدة من كون دول تمتلك شركتها النفطية الخاصة ؟.

٧ ـ شركة شلّ أو "رويال داتش شل" (Royal Dutch Shell):[2]

تأسست شركة " شلّ " في سنة ١٨٩٧ من طرف رجل أعمال كان ينشط في ميدان نقل النفط من الحقول الروسية إلى الأسواق الآسيوية حتى اليابان مروراً بقناة السويس بعدما أنجز بواخره الخاصة بنقل المحروقات، مما جلب دهشة روكفلير وحسده في الميدان. وكان يسمى هذا الرجل ماركوس ساموبل (Marcus Samuel) الذي ورث ثروة من والده وبدأ تجارته مع أعضاء من عائلته في نقل وتسويق أصداف البحر التي كان

1 - **Anthony SAMPSON « Les Sept Soeurs », idem, pp 303.**
2 - **Anthony SAMPSON « Les Sept Soeurs », idem, pp 303 – 304.**

يستوردها من أقصى الشرق ولا سيما من اليابان حيث أنجز هناك قاعدة قوية اختصت كذلك في تسويق الفحم.

وبعدما أسس هذه الشركة مبدئياً تحت اشم "شلّ تراتسبورت أند تراید كومباني " (Shell Transport And Trading Company) حيث كان يمتلك ثلث الأسهم، كان مقرها بلندن ولم تكن لها أي مقارنة أو وزن مع شركة روكفيلر ذات الطابع الدولي، ومع الخبرة التي حصل عليها في إدارة أعماله في ميدان أصداف البحر والفحم والنفط الروسي وناقلات الوقود، ومن خلال الأرباح التي حصل عليها من خلال أنشطته في الشرق الأقصى، قرّر ضم شركته لشركة هولندية "روايال دوتش كومباني " لتصبح الشركة العملاقة المعروفة تحت إسم " روايال دوتش شل " في سنة ١٩١٢.

وفي سنة ١٩٢٢، بدأت شركة " شل " تنشط في الولايات المتحدة الأمريكية حيث اشترت معمل مصفاة النفط وأجهزة أخرى لتستعملها لبسط وجودها على الشاطئ الأطلسي من هذا العالم الجديد المتطور وتنافس الشركات العملاقة الأمريكية. وفي ظرف سنوات تطورت الشركة بشكل عجيب جعل البعض يعتبرونها الأكثر سلوكاً في الميدان الدولي لا سيما مع أسلوبها المنتشر عبر العالم وتخصصها في ميدان التسويق والتوزيع عامة.

جدول رقم (١٢)

بيان بأسماء الشقيقات السبع

اسم الشركة	اسم الشهرة	الدولة التي تنتمي إليها	تاريخ التسجيل
ستاندرد أويل نيوجرسي	Exxon إكسون وهي أقوى الشركات	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩١١
رويال دوتش شل	Shell شل	بريطانيا وهولندا	١٩٠٧
براش بتروليوم	B.P ب ب	بريطانيا	١٩٠٩
غولف أويل	Gulf غولف	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٢١
تسكساس أويل	Texaco تكساكو	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٠١
سوكوني فاكوم موبيل أويل	Mobil موبيل	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩١١
ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا	Chevron سوكال Socal ou	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩١١

المصدر: مستخرج من د / طلعت الغنيمي، "البترول العربي وأزمة الشرق الأوسط "، مرجع سابق، ص ٣٧.

المطلب الثاني: القوة الاقتصادية والاستراتيجية للشقيقات السبع

الشركات النفطية متعددة الجنسيات أو ما يسمى بشركات الاحتكار النفطي هي كما سبق وأن ذكرنا في الفصل الثاني، شركات النفط العالمية الكبرى أو ما يسمى بالكارتل أو بالأحرى " الشقيقات السبع " التي كانت حتى زمن قريب تسيطر سيطرة تامة على مجمل مراحل صناعة النفط في العالم، منذ مرحلة الاستكشاف والتنقيب والحفر والإنتاج والنقل والتكرير والتوزيع والتسويق إلى غير ذلك. فهي تمتلك – حسب عبد الخالق عبد الله " على ٨٠% من الإنتاج النفطي العالمي (خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاشتراكية سابقاً)، وتسيطر على أكثر من ٧٠% من صناعة التكرير العالمية، وكذلك تمتلك أكثر من ٥٠% من ناقلات النفط ".[1]

كما تتمتع هذه الشركات العملاقة بقدرات وإمكانات لا مثيل لها قد تفوق الدول المنتجة للنفط، كما تتلقى الدعم الكامل من حكوماتها عند الضرورة. وعلى سبيل الذكر، فإن خمساً من هذه الشركات أمريكية وشركتين اثنتين فقط غير أمريكية وهي " شال SHELL " الهولندية – البريطانية، وبريتش بتروليوم (BP) البريطانية.

وكان الاحتكار النفطي مسيطراً سيطرة مطلقة على نفط الشرق الأوسط حتى بعد الحرب العالمية الثانية ببضع سنوات نتيجة ما كان يسمى " بعقود الامتيازات " المجحفة والموقعة من طرف الحكام آنذاك في تلك المنطقة.[2]

وبعد تصاعد الوعي والشعور الوطني خلال الخمسينات والستينات، لا سيما بعد التي اشتهرت بها إيران إثر تأميم نفطها تحت حكم المحنك والسياسي الجريء محمد مصدّق[3] في سنة ١٩٥١، من جهة، وكذلك بعد نجاح التجربة الفنزويلية والمكسيكية ودخول شركات نفطية مستقلة منافسة نوعاً ما في الميدان (أمثال الشركات اليابانية، والإيطالية، والبرازيلية...) والعروض التي قدمتها هذه الأخيرة على دول الخليج العربي،

---

1 - د. عبد الخالق: " العالم المعاصر والصراعات الدولية "، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٩، ص ١٩٩.

2 - انظر: على: د. حافظ برجاس: " الصراع الدولي على النفط العربي "، تقديم د. محمد المجذوب، بيسان للنشر، ط ١، ٢٠٠٠، بيروت، ص ٢٣٣.

3 - لمزيد من المعلومات حول قصة مصدق وصراعه مع شركة النفط البريطانية، راجع: أبو الحسن بني صدر: " النفط والسيطرة "، ترجمة فاضل رسول، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٤ – ٢٠.

من جهة أخرى، كل هذه العوامل، جعلت من الدول المنتجة للنفط في الخليج وحتى غير الخليج تدخل في صراع حاد مع الشركات الاحتكارية من أجل تعديل شروط هذه الامتيازات لتحسين عائداتها من هذه المادة الثرية والحيوية الغنية التي أصبح العالم الاقتصادي والسياسي يتنافس عليها.

والجدير بالذكر أن القوة الاقتصادية والاستخراجية وحتى الاجتماعية لهذه الشركات العظمى لا تنحصر في استعمال سلاح التكنولوجيا النفطية والسيطرة عليها فحسب، بل تتعدى تلك القوة لتصبح أداة ضغط سياسية تستخدمها بالتوازي مع الهيئات والمنظمات الدولية لتنفيذ قرارات تراها مناسبة لها ولمصالحها بحق دولة أو أكثر رأت أنها حادت عن برنامجها الاقتصادي والتنموي أحادي الجانب.

وقد سجل التاريخ في هذا السياق، أمثلة بارزة نذكر منها الرئيسية، حيث استعمل فيها النفط كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة ولأكثر من سبب. استعملته الشركات النفطية متعددة الجنسيات على الحكومات التي أمّمت نفطها أو التي حاولت أن تتمرد على عقود الامتياز أو بسبب المنافسة. يقول أنتوني سابسون:

" استعمل اتحاد الشركات النفطية الكبرى النفط كسلاح مضاد لمواجهة الدول المنتجة التي حاولت السيطرة على ثرواتها النفطية. وقد استخدمت الشركات أسلوب المقاطعة أو الإحجام عن شراء النفط العائد لتلك الدول بغية الإبقاء على احتكاراتها. ونذكر على سبيل المثال أنه عندما أمّمت الحكومة السوفياتية عام ١٩١٧ ممتلكات الشركات النفطية في بلادها، قاطعت تلك الشركات النفطية الاتحاد السوفياتي بغية إلغاء قرارات التأميم أو الحصول على التعويض. كما تعرضت المكسيك لعملية المقاطعة نفسها عندما قامت عام ١٩٣٨ بتأميم نفطها. وقد فشلت الشركات في كلتا المحاولتين".[1]

وفي إيران وقعت أهم مجابهة بين الشركات الاحتكارية والحكومية الإيرانية عندما أمم الدكتور محمد مصدّق الصناعة البترولية في بلاده عام ١٩٥١. وقد استطاعت الشركات إلغاء قرارات التأميم بعد إبعاد مصدق عن الحكم. ولم تكن المقاطعة هي

---

1 - أنتوني سامبسون: " الشقيقات السبع "، ترجمة سامي هاشم، مراجعة د. أسعد رزق، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧٦، ص ١٣٧.

التي عطّلت عملية التأميم الإيرانية بقدر ما كان التدخل الأمريكي والبريطاني والدور الذي قامت به المخابرات الأمريكية وعلى رأسها كيم روزفلت حفيد الرئيس تيودور روزفلت.[1]

ومن المعلوم، وكما ذكرنا ذلك فيما سبق، سيطرت الشركات النفطية العظمى لمدة طويلة على المراحل المختلفة لصناعة النفط من مرحلة الكشف عنه وإنتاجه وتكريره وتخزينه ونقله وتسويقه، واحتلت الشركات الأمريكية منها حصة الأسد. ومما لاشك فيه أن هذه الشركات تعتبر امتداداً للرأسمالية العالمية ورمزاً للتقسيم الدولي للعمل بين البلدان الصناعية التي تحتاج لاستهلاك قوي للنفط، والبلدان المنتجة والمصدرة في الدرجة الثانية، والبلدان المتخلفة التي لا تنتج نفطاً ولا تسعى لاستهلاكه القوي إلاّ للضرورة. وقد خصصنا الفصل الموالي لهذا الموضوع بدراسة كاملة للشركات النفطية متعددة الجنسيات وأدوارها السياسية والاستراتيجيّة والاقتصادية.

1 - **David Wise and Thomas Ross : « The Invisible Governments », N.Y. Randon House, 1966, p 111.**

obeikan.com